



## الصندوق السيادي النرويجي سيضعف استثماراته في السعودية

روبيرتز: قال نيفتا سلينجستاد الرئيس التنفيذي لصندوق الثروة السيادي النرويجي: إن الصندوق سيضعف استثماراته في السعودية بعد إدراج المملكة على المؤشر المرجعي الخاص بالصندوق خلال الأشهر القليلة المقبلة. ولدى الصندوق في الوقت الحالي استثمارات في أصول سعودية بقيمة 825 مليون دولار يتوقع أن تزداد إلى 1,7 مليار دولار. وأبلغ سلينجستاد روبرتز قائلا «استثماراتي في الشركات التي مقرها السعودية لن تتغير على أساس تطورات سياسية».

## أثناء لقائه وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين الحجرف: الكويت حريصة على مكافحة تمويل الإرهاب



وزير المالية د.نايف الحجرف ووزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين

الملا مدير إدارة الدين العام وعدد من المسؤولين. وتم خلال اللقاء إبراز جهود الكويت في مكافحة الإرهاب وتمويله، حيث استضافت الكويت الاجتماع الأول والثاني لمركز استهداف تمويل الإرهاب. كما أكد الحجرف أن الكويت تعمل دائما مع المجتمع الدولي على تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتتطلع دائما الى التنسيق المشترك مع كافة الدول الصديقة لتضاهي الجهود الدولية ضد آفة الإرهاب. كما بحث الاجتماع العلاقات الثنائية بين البلدين والحرص على تعزيزها وتنميتها بما يحقق المصالح المشتركة لكليهما.

## بتوجيه حكومي مع اقتراب تطبيق العقوبات الأميركية شركات صينية توقف استيراد النفط الإيراني

فيما أعلنت منظمة البلاد المصدرة للنفط أمس أن امتثال الدول المشاركة في اتفاقية تقليص إنتاج النفط بلغ 11% خلال سبتمبر الماضي.

ومن المتوقع أن تساهم العقوبات الأميركية ضد إيران في خفض المعروض من الخام من طهران وبالتالي زيادة الأسعار. وكانت منظمة «أوبك» حذرت في الأسبوع الماضي من هبوط أسعار النفط بفعل تراكم المخزونات، حيث ذكرت أن ارتفاع مخزونات النفط وزيادة الإنتاج قد يؤديان إلى ذلك.



وقال شخص مطلع على الأمر لوكالة «بلومبرغ» لم تسهم أمس الجمعة إن وقف واردات شركات «تشينا ناشونال بتروليوم» و«سينيكو» مؤقتا، وأن المشتريات من المحتمل أن تستأنف وذلك اعتمادا على نتائج المفاوضات بين حكومتي طهران وواشنطن.



## ثروة الكويت لم تنعكس على التنمية الاقتصادية حتى الآن

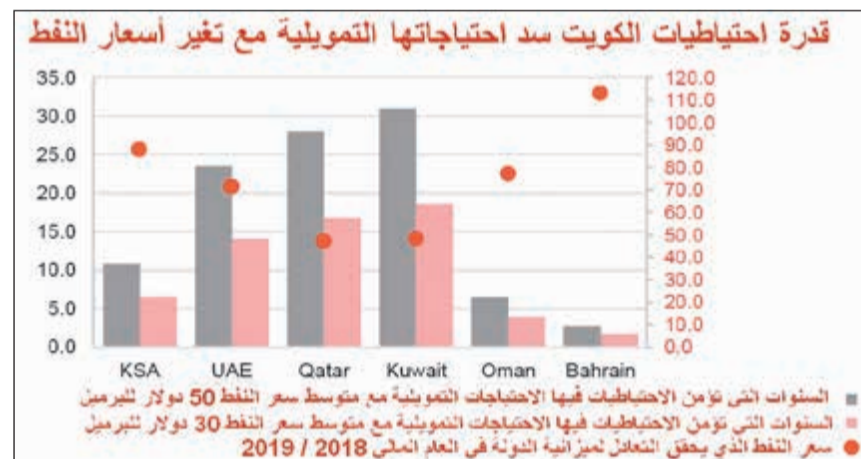
– في حالة ثبات أسعار النفط في المتوسط عند 50 دولارا للبرميل فإن الثروة السيادية للكويت تكفيها لسد احتياجاتها المالية لأكثر من 30 سنة مقبلة.

– في حالة ثبات أسعار النفط في المتوسط عند 30 دولارا للبرميل فإن الثروة السيادية للكويت تكفيها لسد احتياجاتها المالية لـ 18 سنة مقبلة.

### الدين العام والمعارضة الداخلية

توقع التقرير وفقا لأسعار النفط والتوقعات الخاصة بالمصرفيات والإيرادات أن يواصل الدين العام الحكومي للكويت (يشمل الدين الداخلي والخارجي) الزيادة ويصل الى 39 مليار دولار بنهاية العام المقبل بما يمثل 27% من الناتج المحلي للكويت.

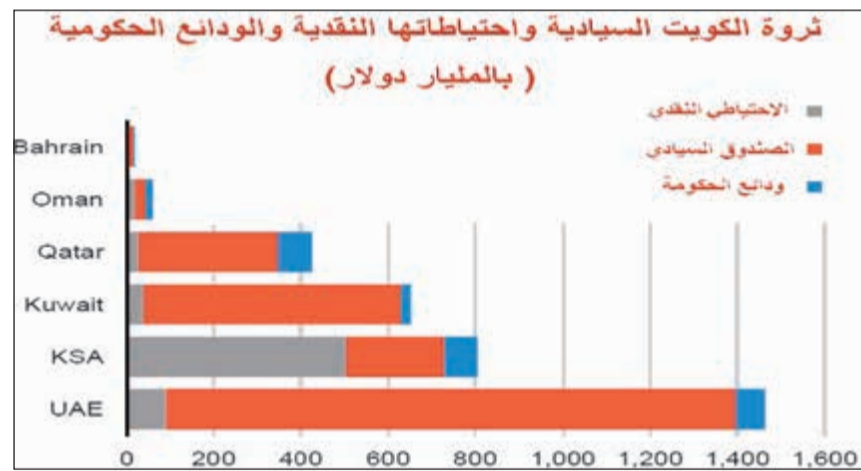
وتوقع التقرير ان يزداد الدين العام للكويت ليصل الى 66 مليار دولار بحلول 2022 بما يمثل قرابة 39% من الناتج المحلي الإجمالي. وأشار التقرير الى ان رفع سقف الدين العام يشهد معارضة من نواب مجلس الأمة وان تلك المقاومة تزداد شراسة في ظل ارتفاع أسعار النفط والتي تنعكس إيجابا بالفوائض في الميزانية. وكانت وزارة المالية قد أعلنت في وقت سابق من الشهر الجاري عن تسجيل ميزانية الكويت فوائض 2,2 مليار دينار في النصف الأول من العام المالي 2018/2019 بعد اقتطاع 10% من إيرادات الدولة لصالح صندوق احتياطي الأجيال المقبلة.



على الدين السيادية في ظل مواصلة الفيدرالي الأميركي رفع الفائدة. لكم سنة تكفي الثروة؟ أوضح التقرير في رسم بياني أن الكويت لديها احتياطات مالية قوية تكفي لتأمين احتياجاتها التمويلية المتزايدة بافتراض استمرار نمو عدد السكان وتمويل خطط الإنفاق الاستثماري وبناء على نقطة تعادل لميزانية العام المالي الحالي عند 47 دولارا للبرميل وضع البنك سيناريو هين كالتالي:

79,1 دولارا و 82,3 دولارا في المتوسط خلال العامين 2019 و 2020 على التوالي وتوقع التقرير ان تشهد ميزانية الكويت فوائض كبيرة خاصة باستبعاد تحويل 10% لصندوق احتياطي الأجيال في ظل تلك الأسعار المتوقعة وهو ما سينعكس على فوائض بالميزان التجاري والحساب الجاري للبلاد. كذلك توقع التقرير ان تزداد عوائد الصندوق السيادي الكويتي بالتزامن مع ارتفاع أسعار الفائدة

توقعات بفوائض كبيرة بالميزانية والحساب الجاري خلال العامين المقبلين



علاء مجيد ذكر تقرير بنك MFUG الياباني أن الكويت لديها أقوى ميزانية حكومية بين دول الخليج نظرا لما تمتلكه الحكومة من ثروة رسمية تقدر بـ 628 مليار دولار يمثل إجمالي أصول الصندوق السيادي الكويتي والودائع الحكومية لدى القطاع المصرفي واحتياطي النقد الأجنبي في بنك الكويت المركزي وهي تعادل 454% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

وأشار البنك إلى ان القوة المالية للكويت لم تنعكس بعد على المشهد الاقتصادي العام ولخص ذلك في النقاط الآتية: – تسمر وتيرة تنفيذ المشروعات التنموية والتي تم الإعلان عن بعضها بخطة كويت جديدة رؤية 2035 ببطء على الرغم من توافر الموارد.

– هناك معوقات قانونية وتشريعية لا تتماشى مع الوضع الاقتصادي للكويت، حيث تحتاج الحكومة الى تمرير قانون الدين العام في ظل تحويل 10% من إيراداتها السنوية الى صندوق الأجيال القادمة دون سرعة في إنهاء وتمير القانون من جانب مجلس الأمة. – مطالبة بعض نواب مجلس الأمة بفرض ضرائب على التحويلات المالية وتقليص أعداد الوافدين في ظل الحاجة الى تسريع وتيرة تنفيذ المشروعات التنموية.

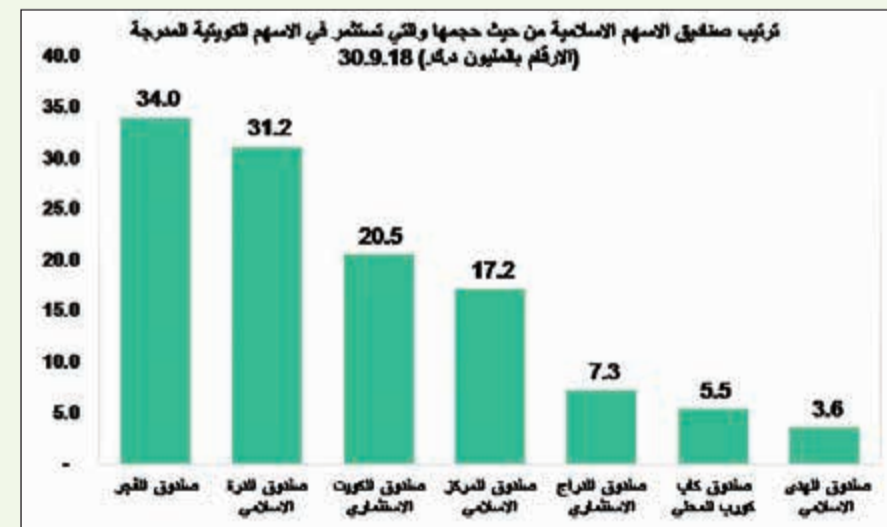
توقعات المدى التريب توقع بنك MFUG أن تصل أسعار النفط إلى

## خلال الأشهر التسعة الأولى من 2018 لـ 22 صندوقا باستثناء صندوق واحد

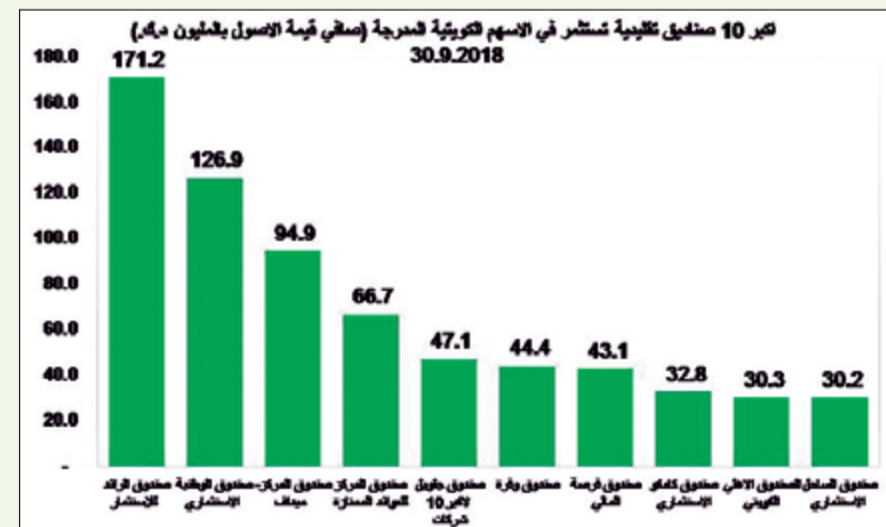
# أداء جميع الصناديق المستثمرة بالأسهم الكويتية.. إيجابي

للإستثمار والتطوير (ميداف) (تاريخ التأسيس إبريل 2001) بعائد سنوي نسبته 14,38%.

صناديق إسلامية اما بالنسبة لأداء صناديق الاسهم الكويتية المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية فقد كان صندوق الهدى الاسلامي الاصغر حجما بصافي قيمة أصول (إدارة 3,6 ملايين دينار فقط (إدارة شركة المال للإستثمار) الأفضل من حيث الاداء خلال الأشهر الـ 9 الاولى من العام 2018 ويعائد نسبته 25%، تلاه صندوق كاب كورب بعائد نسبته 13,2% وصندوق الفجر الاسلامي (كبر) لصندوق متوافق مع الشريعة الاسلامية يستثمر في بورصة الكويت بصافي أصول قيمتها 34 مليون دينار) بعائد نسبته 12,1%، اما عوائد الصناديق الأخرى، فكانت 4,6% لصندوق الدراج الاستثماري و7,7% لصندوق الكويتي للاستثمار (إدارة) و9,9% لصندوق الفجر و9,5% لصندوق المركز الاسلامي.



المركز للعوائد الممتازة الأفضل بين الصناديق التقليدية بعائد عائد بلغ 171,2 مليون دينار من 9 الأولى من العام 2018 بلغت نسبته 9,4%. بينما حقق صندوق المركز للاستثمار والتطوير (ميداف) بصافي أصول بلغ 95 مليون دينار، ثاني أفضل العوائد بنسبة 11,8%، وصندوق المركز للعوائد الممتازة بعائد نسبته 11,1%. اما بالنسبة للعوائد السنوي منذ التأسيس فقد كان صندوق



بداية السنة، وصناديق الاسهم المتوافقة مع الشريعة الاسلامية بصافي أصول قيمتها 119 مليون دينار دون تغيير عن نهاية العام 2017.

صناديق تقليدية سجل صندوق جلوبول اكبر 10 شركات افضل عائد خلال الأشهر الـ 9 الأولى من العام 2018 مقارنة بالصناديق

وتعتبر هذه النسبة متواضعة حيث توزعت على صناديق الاسهم التقليدية التي بلغ صافي أصولها حوالي 735 مليون دينار (86% من صافي أصول صناديق الاسهم الكويتية) منخفضة بحوالي 40 مليون دينار عن نهاية العام 2017 وذلك نتيجة تخفيض حجم صندوق بركان للأسهم بحوالي 54 مليون دينار منذ

في دراسة خاصة عن أداء وحجم صناديق الاسهم الكويتية خلال الأشهر الـ 9 الأولى من العام 2018 التي تستثمر في الاسهم المدرجة في بورصة الكويت والتي بلغ عددها 22 صندوقا استثماريا (15 صندوقا تقليديا و7 صناديق اسلامية)، يتبين ان أداء معظمها (باستثناء صندوق بركان للأسهم الذي خسّر 3,32%) كان ايجابيا، مستفيدا من النشاط القوي على الاسهم القيادية والاداء الجيد الذي سجلته بالتزامن مع دخول الاستثمارات الأجنبية الى البورصة ومدعومة بتركز جزء كبير من استثمارات الصناديق في الاسهم القيادية التي كان أداءها جيدا خلال الأشهر الـ 9 الأولى من العام 2018 نتيجة التفاعل الإيجابي مع ترقية البورصة الى سوق ناشئ على مؤشر «فوتسي راسل» و إعلان فوتسي عن قائمة للشركات التي ادرجت ضمن المؤشر وذلك على مرحلتين، الأولى بدأت 24 سبتمبر والثانية في 24 ديسمبر الماضي.

وبلغ إجمالي صافي أصول صناديق الاسهم الكويتية (تقليدية و اسلامية) نهاية سبتمبر الماضي 854 مليون دينار منخفضة 37 مليون دينار عن نهاية 2017 وشكلت استثمارات الصناديق 3% من القيمة الرأسمالية السوقية لجميع الاسهم الكويتية التي بلغت 28,86 مليار دينار.